العدد (2113) السنة الثامنة - الاربعاء (27) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أكدوا انعكاساتها غير المباشرة على الاقتصاد الوطني

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): آثار جولة التراخيص الرابعة ستصبح ملموسة على مدى العشرة أعوام المقبلة

□ بغداد / صابرين علي - وكالات

فيما أعلنت وزارة النفط عن البدء بجولة تراخيص رابعة تشتمل على استكشافات نفطية وغازية في معظم مناطق العراق، أكد خبراء نفطيون لـ (المدى الاقتصادي) أن الآثار الملموسة الايجابية لهذه الجولة ستظهر بعد عشرة أعوام من الان .

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى الاقتصادي) : إن هذه الجولات الاستكشافية تحتاج الى جهد كبير فيما إذا فعلت على مدى عشر سنين قادمة كنتاج لها على مستوى الانتاج النفطي والغازي .

واضاف الجواهري : ان تأثيرات هذه الجولات النفطية والغازية على حد سواء ستنعكس كذلك ايجابياً على الاحتياطي النفطي والغازي لافتا الى ان التأثير على مستوى الانتاج والتصدير لهذه التراخيص لا يتم إلا بعد عشر سنوات من الان .

وبين الجواهري أن هذه الجولات تحتاج الى عمليات لوجستية تمتد الى ما يقارب الخمس سنوات سعياً لجعلها قادرة على الانتاج .

ولفت الجواهري الى ان تأثيراتها على نمو الاقتصاد العراقي سيكون غير مباشر حالي على العكس من الجولات الثلاث السابقة والتي لوحظ التأثير المباشر خلال فترات زمنية قليلة .

من جانبه قال الاكاديمي عمرو هشام لـ (المدى الاقتصادي) : ان هذه الخطة تندرج في إطار سياسة وزارة النفط الاستثمارية التي تأخذ بنظر الاعتبار دراسة الاموال والخبرات في الصناعة النفطية .

واضاف هشام : ان هذه الجولات لا تشمل الانتاج والتصدير فقط بقدر ما هي بمثابة حلقات متصلة ومن ضمنها مرحلة الاستكشاف التي تحتاج الى أموال وتقنيات عالية مبيناً ان الحاجة ملحة للاستكشاف تعد غاية في الأهمية للصناعة النفطية والتي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الاحتياطي المؤكد من النفط مشيراً الى ان العراق سبق وأن أعلن أن هنالك تطوراً ونمواً تدريجياً ومتصاعداً في مقدار الاحتياطي النفطي متجاوزاً كثير من الدول النفطية محتلا المرتبة الثانية بعد العربية السعودية .

وتابع هشام : ان هذه المرحلة تتطلب أموالاً عالية لاستثمارها باتجاه إدامة زخم المشاريع النفطية التي تدخل في حجم هذا الاحتياطي النفطي .

ووصف هشام هذه الجولة الجديدة بمثابة حافز مشجع للمستثمرين الأجانب لدخول سوق العمل النفطية على مستوى الاستكشاف والتطوير والانتاج والإرتقاء بالبنى التحتية للقطاع النفطي سعياً لتعزيز موقع العراق النفطي الذي مازال بحاجة الكثير من الاستثمارات والتطوير لأخذ زمام المبادرة في أسواق النفط العالمية .

وزارة النفط تعلن بدء جولة التراخيص الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية، وكان وزير النفط عبد الكريم لعيبي أعلن في وقت سابق عن بدء جولة التراخيص الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من العراق، فيما أكد مدير عام دائرة التراخيص والعقود في الوزارة، أن الهدف من هذه الجولة تعزيز احتياطي العراق النفطي.

وقال لعيبي، خلال مؤتمر صحافي بحسب "السومرية نيوز"، إن "جولة التراخيص الرابعة تشمل ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من العراق .

واضاف أن "الشركات التي تتنافس في هذه الجولة هي نفس الشركات التي وقعت معها الوزارة في جولات التراخيص الأولى والثانية، إضافة إلى الشركات التي لم يتم التوقيع معها، فضلا عن الشركات التي يتم تأهيلها أو تتأهل من خلال جولة التراخيص الجديدة التي أعلنت عنها الوزارة في ١٤ نيسان الماضي وتستمر حتى الـ ١٥ من أيار".

وتابع لعيبي أن "الرقعة الاستكشافية الأولى هي في محافظة نينوى بمساحة ٧٣٠٠ كم مربع ومن المتوقع أن تحتوي على حقول غازية، أما الرقعة الثانية فهي بين محافظتي نينوى والأنبار بمساحة ٨ آلاف كم، ومن المتوقع أن يكون فيها غاز".

وبين لعيبي أن "الرقعتين الثالثة والرابعة هي في محافظة الأنبار بمساحة ٧ آلاف كم لكل منهما، ومتوقع فيها غاز"، لافتا إلى أن "الرقعة الخامسة في محافظة الأنبار، أيضا بمساحة ٨ آلاف كم ويتوقع أن تحتوي على حقول غازية".

واوضح وزير النفط أن الرقعة الاستكشافية السادسة تقع بين محافظتي النجف والانبار بمساحة ٩ آلاف كم ومتوقع أن تحتوي على حقول غازية، أما الرقعة السابعة فهي بين محافظات القادسية وبابل والنجف والمثنى مساحة ٦ آلاف كم لاحتمال وجود فيها نفط، فيما تكون الرقعة الثامنة بين محافظتي ديالى وواسط بمساحة ٦ آلاف كم، واحتمال فيها غاز".وأشار لعيبي إلى أن "الرقعة التاسعة في البصرة بمساحة ٩٠٠ كم واحتمال أن يكون فيها حقول نفط، فيما تكون العاشرة بين محافظتي المثنى وذي قار بمساحة ٥٥٠٠ كم ومتوقع أن تحتوي على حقول نفطية"، مضيفا أن "الرقعة الاستكشافية الحادية عشر هي بين محافظتي النجف والمثنى بمساحة ٨ آلاف كم نفط، فيما تكون الرقعة الأخيرة بين محافظتي النجف والمثنى بمساحة ٨ آلاف كم لاستكشاف النفط".

وقال وزير النفط انه "بعد هذه الجولة سيتم تأهيل الشركات ومن ثم استلام العروض من قبل الشركات وفتح تلك العروض أمام الإعلام في كانون الثاني ٢٠١٢".

إلى ذلك قال مدير عام دائرة التراخيص والعقود في وزارة النفط، عبد المهدي العميدي لـ"السومرية نيوز"، إن "جولة التراخيص الرابعة تختلف عن سابقاتها الثلاث التي أعلن عنها تتعامل مع رقع استكشافية، محدودة المعلومات ، في وقت ان جولات التراخيص السابقة تم التعامل بموجبها، مع حقول نفطية وغازية مكتشفة، البعض منها مطورة و البعض غير مطورة".

وأضاف العميدي أن "جولة التراخيص الرابعة سيتم التعامل معها وفق عقود خدمة وليست مشاركة"، مبينا أن "الهدف من هذه الجولة احتمالية اكتشاف الغاز في المناطق المحددة ويتم تطويره وإنتاجه لتلبية الحاجة المحلية للغاز في توليد الطاقة الكهربائية للمحطات التي تعمل بالغاز وكذلك الصناعات التي تعتمد على الغاز في الوقود".

وأكد مدير دائرة التراخيص أن "الجولة الرابعة ستعزز من احتياطي العراق النفطي لأنه سيتناقص من خلال جولات التراخيص السابقة وبالتالي أن الجولة الرابعة ستزيد من الاحتياطي للنفط والغاز".

وكان العراق وقع مطلع العام ٢٠١٠، عقوداً مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست القادمة، و١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة مليون برميل إليها من الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

كما شهد شهر أيار من العام الماضي إعلان جولة التراخيص الثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية وهي حقل عكاز في الرمادي، وحقل المنصورية في ديالى، وحقل سيبة في البصرة.

في غضون ذلك كشفت وزارة النفط عن الاستعداد لزيادة احتياطيات العراق النفطية والغازية بعد دمج الاحتياطي النفطي لإقليم كردستان العراق، مشيرة إلى أنها نجحت في زيادة إنتاجها النفطي من ثلاثة حقول فقط إلى أكثر من ٢٨٠ ألف برميل يومياً.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة أجرت مباحثات مع إقليم كردستان العراق لدمج احتياطياته مع الاحتياطيات الموجودة في العراق"، مبينا انه "سيتم الإعلان خلال الأيام القليلة المقبلة عن زيادة في الاحتياطات النفطية والغازية".

وأضاف لعيبي إن "الوزارة كانت قد أعلنت في وقت سابق عن احتياط العراق النفطي باستثناء الاحتياطي الموجود في الإقليم"، لافتا إلى أن "احتياط العراق النفطي وحده بلغ ١٤٣ مليار برميل و١٢٩ تريليون م٣ من الغاز".

من جانبه، ذكر مدير عام دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط العراقية عبد المهدي العميدي لـ"السومرية نيوز"، أن "العقود التي أبرمتها وزارة النفط العراقية خلال جولات التراخيص الثلاث الماضية قد حققت نجاحات كبيرة في زيادة الإنتاج النفطي وخاصة بالنسبة للحقول المنتجة في جولة التراخيص الأولى".

وأوضح العميدي أن "الشركات النفطية العالمية التي وقعت عقوداً مع وزارة النفط ضمن جولة التراخيص الأولى لتطوير حقل الرميلة والزبير وغرب القرنة المرحلة الأولى تمكنت من تحقيق زيادة في الإنتاج النفطي في اقل من سنة إلى أكثر من ٢٨٠ ألف برميل يومياً".

وكان وزير النفط عبد الكريم لعيبي أكد، في شهر كانون الثاني الماضي، أن إنتاج العراق من النفط الخام ارتفع إلى أكثر من مليونين و٧٠٠ ألف برميل يومياً بعد أن باشرت الشركات العالمية بتطوير حقوله النفطية لأول مرة منذ عشرين عاماً.

ووقعت وزارة النفط في ٢٩ تشرين الأول الماضي، عقدا مع شركة اكسون موبيل الاميركية ومجموعة شل البريطانية الهولندية بتطوير حقل غرب القرنة، كما وقعت في ٢ من تشرين الثاني الماضي عقدا نفطيا مع تحالف شركات دولية تقوده شركة إيني الإيطالية لتطوير حقل الزبير، كما وقعت عقدا في ٣ تشرين الثاني الماضي مع ائتلاف شركتي بي بي البريطانية والوطنية الصينية لتطوير حقل الرميلة النفطي.

وكانت وزارة النفط أعلنت في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩ عن بدء التنافس على جولة التراخيص الثانية لعشرة حقول عراقية من أصل ٧٨ حقلاً، وشملت حقول مجنون وغرب القرنة والسيبة في محافظة البصرة، وحقل الحلفاية في محافظة ميسان، وحقل الغراف في ذي قار، وحقل كفل ومرجان في الفرات الأوسط، وحقل شرقي بغداد، وحقلي القيارة ونجمة في نينوى، وحقل بدرة في واسط، والحقول الشرقية في محافظة ديالى.

وكانت وزارة النفط أعلنت، خلال تشرين الأول الماضي ضمن جولة التراخيص الثالثة، فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، بعد موافقته على سعر الوزارة الذي حدد بسبعة دولارات للبرميل المكافئ من الغاز بإنتاج ٢٢٥ مقمق، كما اعلن عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السيبة الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، بعد تقديمه كلفة إنتاج البرميل المكافئ سبعة دولارات وخمسين سنتاً، بطاقة إنتاجية تبلغ مئة مليون متر مكعب قياسي، وفوز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الانبار بعد تقديمهم لعطاء تضمن كلفة إنتاج البرميل المكافئ خمسة دولارات وخمسين سنت وبقدرة إنتاجية تبلغ ٤٠٠ مقمق.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وعرضها على الشركات العالمية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وينتج العراق حاليا نحو مليونين و٥٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪ في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.

مصادر: العراق يفتح حسابين في الولايات المتحدة لإيداع عائداته النفطية

□ بغداد / (اف ب)

وافق العراق على فتح حسابين في الولايات المتحدة لإدارة عائداته خصوصا النفطية، وذلك بعد غلق صندوق تنمية العراق في ٣٠ حزيران/ يونيو حيث تودع جميع عائداته والذي كان تم فتحه بعد عام ٢٠٠٣.

وستودع الحكومة في احد هذين الحسابين ٩٥٪ من عائدات العراق في حين ستودع في الحساب الثاني ٥٪ من عائداته وذلك من اجل دفع التعويضات التي تمنح للكويت عن حرب ١٩٩١ بحسب قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ لوكالة فرانس برس ان "العراق سيقدم اقتراحاته التي تم تبنيها من قبل الحكومة الى مجلس الامن الدولي في الاول من شهر آيار المقبل من اجل الموافقة عليها".

واضاف "اذا ما تمت الموافقة عليها من قبل الامم المتحدة فان الخطة ستدخل حيز التنفيذ في الاول من تموز/يوليو المقبل"، مشيرا الى ان "الحسابين سيكونان تحت حماية مجلس الاحتياطي الاميركي لتجنب فرض المزيد من التعويضات وسيداران من قبل البنك المركزي العراقي".

وسيحل هذان الحسابان محل "صندوق تنمية العراق" حيث تودع جميع عائدات العراق من تصدير النفط والذي فتح بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ بناء على قرارات مجلس الامن الدولي.

اقتصاديون يطالبون بوضع حد للتضخم المالي في العراق

□ بغداد / وكالات

طالب عدد من الاقتصاديين والمتخصصين في متابعة ملف التضخم من قبل الحكومة وضرورة وضع معالجة اقتصادية تحد من ارتفاعه.

وأعلنت وزارة التخطيط مؤخرا عن انخفاض نسبة التضخم في البلاد لشهر آذار/ مارس الماضي بنسبة ٠,٧٪ عن شهر شباط/ فبراير الماضي الذي بلغت نسبته ٠,٥٪. وقال الخبير الاقتصادي كريم عدنان التدريسي في معهد الاقتصاد العالي ببغداد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "استمرار التضخم الاقتصادي بالارتفاع يتطلب أن تضع الحكومة العراقية خطة إستراتيجية تمنع من خلاله استمرار التضخم في البلاد".

وأضاف أن "الواقع الاقتصادي في العراق سيبقى مرتبكاً في حال لم تضع الحكومة العراقية حدا لتدفق السلع والبضائع التي تزيد من حالات التضخم".

وأشار إلى أن "عملية التضخم الاقتصادي لا تقع على عاتق الحكومة فحسب بل يفترض أن تشارك في تخفيضه المنظمات الاقتصادية الدولية والمحلية الداخلة في العمل بالمنظومة الاقتصادية".

بدوره قال صائب حاتم رئيس مركز "ساينو" وهو مركز اقتصادي (ألماني- عراقي) مهتم بدعم الاستثمار المالي في العراق لـ(آكانيوز) إن "ارتفاع الطلب على العرض السلعي سبب بارتفاع مستمر للتضخم الأساس في البلاد الأمر الذي يسبب إرباكا في سياسة السوق العراقية".

وأضاف أن "هناك مشاكل في البنية الاقتصادية العراقية يفترض حلها عبر إطلاق قرارات حكومية تحد من انتشار السلع والبضائع بشكل عشوائي وحتى لو كانت محلية". وأشار إلى أن "استمرار ارتفاع التضخم أو بقاءه على خط مستوى بياني واحد يدل على وجود مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي إذا انه مازال يدمج بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي".

من جهته قال الخبير الاقتصادي ورئيس رابطة الاقتصاد المحلي ليث حازم علي لـ(آكانيوز) إن "العراق لا يمتلك سياسية واضحة في تطوير اقتصاده ورفع القدرة الشرائية والتوازن بين التضخم والفجوة الاقتصادية على الرغم من المحاولات البسيطة التي تقوم بها وزارة المالية والبنك المركزي العراقي". وأضاف أن "تقليل التضخم لا يتم إلا عبر وجود خارطة طريق حكومية تشرف عليها مؤسسات مالية تتعلق بتوازن إطلاق العملة مع العرض السلعي في السوق".

وتابع أن "احد الأسباب المهمة في استمرار ارتفاع في كل شهر سوء التنسيق المالي والإداري بين الدوائر الحكومية والقطاع الخاص خلال السنوات الماضية الأمر الذي تسبب بمشاكل كبيرة للواقع الاقتصاد".

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.ويتخوف عدد من الخبراء الاقتصاديين من استمرار ارتفاع معدلات التضخم في البلاد في ظل غياب آليات الحد من ارتفاعه لدى المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد في البلاد.

التجارة: انطلاق فعاليات المعرض الدولي الثاني للبناء ومستلزمات الإسكان

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

انطلقت على ارض معرض بغداد الدولي فعاليات المعرض الدولي الثاني للبناء ومستلزمات الإسكان الحديث، الذي نظمته الشركة المتحدة للمعارض والمؤتمرات ومجموعة الأعمال لتنظيم المعارض الدولية، وبالتنسيق مع الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية. وقال مدير عام شركة المعارض والخدمات التجارية صادق حسين سلطان ان المعرض الذي سيعقد لمدة أربعة أيام سيقام بدعم من وزارتي الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال واتحاد رجال الأعمال.

وأضاف أن المعرض يعد خطوة جديدة وبناءة لتوفير فرصة قيمة للتعريف باحتياجات القطاع الحكومي والخاص في مجال الأعمار والإسكان والبنى التحتية، فضلاً عن توفير فرص استثمارية تغطي احتياجات البلد في هذه المجالات. وأشار سلطان ان هناك العديد من الشركات العالمية شاركت في المعرض.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠